انخراط الجماعات المحلية في مسار التنمية المستدامة عبر آلية "الأجندة 21 محلية"

– عرض لنموذجي فرنسا وتونس –

د. صلاح الدين بوجـــــــلال

كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد لمين دباغين – سطيف 2، saladine1974@yahoo.fr

تاريخ الإيداع: 2018/10/08 **تاريخ المراجعة:** 2019/03/26 **تاريخ القبول:** 2019/07/18

ملخص

تضمنت الأجندة 21 التدابير المتخذة لتنفيذ التنمية المستدامة، ومن بينها تلك التدابير المتخذة على مستوى الجماعات المحلية وفقا لما أطلق عليه الأجندة 21 محلية، والتي تسمح بوضع إستراتيجية لعمل الجماعات المحلية من أجل تنمية محلية مستدامة طويلة المدى، وذلك عن طريق الحوار والتواصل مع السكان والجمعيات المحلية لتشخيص أفضل لواقع ومعوقات التنمية ووضع الإستراتيجية الأنسب لحلّها تبعا لإمكانيات وأولويات الجماعة المحلية. وبغية رسم طريق لمسار هذه الأجندة تعرض هذه الدراسة نماذج رائدة في هذا المجال في كل من فرنسا وتونس، لعلها تكون مصدر إلهام للعمل المحلي ودليلا لكل الهيئات المحلية التي تريد الانخراط في هذا المسار.

الكلمات المفاتيح: جماعات محلية، تنمية مستدامة، أجندة 21 محلية، فرنسا، تونس.

Implication of Local collectivites in the path of Sustainable Development through the Mechanism of «Local Agenda 21» - Presentation of French and Tunisian Models –

Abstract

Agenda 21 comprises the measures taken to implement sustainable development including those measures taken at the level of local communities, which allows the development of a strategy for long-term sustainable local development, through communication with residents and local associations. As with any collective approach, the implementation of a local agenda requires that we develop a proper strategy and respect the different stages that make it possible to structure the process. In this respect, this study presents pioneering models in this field, in France and Tunisia, which can be a source of inspiration for local action and a guide for all local bodies that want to engage in this process.

Key words: Local collectivities, sustainable development, local agenda 21, France, Tunisia.

Implication des collectivités locales dans la voie du Développement Durable à travers le mécanisme de «l'Agenda 21 Local» - Présentation des Modèles Français et Tunisien –

Résumé

L'agenda 21 local est un outil d'animation du territoire porté par une collectivité, un groupement de collectivités ou un territoire, dont l'ambition première est d'engager le territoire et ses habitants dans le sens d'une amélioration continue guidée par les principes fondateurs du développement durable. En ce sens nous avons choisi de présenter ici quelques exemples de succès dans la France et la Tunisie, qu'ils peuvent être une source d'inspiration pour l'action locale et un guide pour tous les collectivités locales qui veulent s'engager dans ce processus.

Mots-clés: Collectivités locales, développement durable, agenda 21 local, France, Tunisie.

المرسل المؤلف:د. صلاح الدين بوجلال، saladine1974@yahoo.fr

مقدمة

في عام 1984، أنشئت اللجنة العالمية للبيئة والتنمية برئاسة "جرو هارلام برونتلاند Gro Harlem Brundtland" ومسؤوليتها إعداد تقرير يهدف إلى تقديم مقترحات بشأن البيئة والتنمية، لتقدم هذه اللجنة بتاريخ 31 ديسمبر 1987 تقريرها بمناسبة الدورة 42 لاجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة[1]. وقد حاول تقرير "برونتلاند" أن يرسم شكلا عاما لمفهوم التنمية المستدامة يربط العناصر التالية: – يمكن للنمو الاقتصادي الإضرار بالبيئة، تمام مثلما تؤثر الأضرار الإيكولوجية على مستوى النمو؛ –الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول يجب أن يرافقه اعتماد متبادل إيكولوجي؛ – الصراعات في إدارة الموارد من شانها توليد عداوات ذات عواقب وخيمة على مستوى الإنسان والنظام الإيكولوجي؛ – ما لم تتغير نوعية التنمية السائدة حاليا، فإن الأجيال المستقبلية سوف تحرم من تلبية احتياجاتها الأساسية [2].

وفي عام 1992، نظمت الأمم المتحدة في ريو دي جانيرو بالبرازيل مؤتمرا للبيئة والتنمية، وقد جعل المؤتمر من "تقرير برونتلاند" مرجعية له، وأسفر المؤتمر عن تبنّي إعلان " ريو" بشأن البيئة والتنمية، والمتكون من 27 مبدأ. وفي سبيل توفير إطار قانوني للتنمية المستدامة، جعل الإعلان المذكور كل من حقوق الإنسان والتضامن بين أبناء الجيل الواحد والأجيال المتتالية ومسؤولية والتزامات الدول تجاه الطبيعة مرجعيات له[3]. كما تم اتخاذ قرار هام من طرف الدول الأطراف وهو الدخول في برنامج العمل 21 (الأجندة 21) [4]، عبر وضع الأهداف والأولويات والأنشطة والمسؤوليات للقرن الحادي والعشرين. وقد تألفت خطة العمل هذه من أربعين (40) فصلا مقسمة إلى أربعة أقسام، ومن خلالها تم عرض التدابير المتخذة لتحقيق التنمية المستدامة. وقد كُرّس الفصل 28 منها للمبادرات الرامية إلى تنفيذ الخطة العالمية من طرف الجماعات المحلية، وهذا هو مبرر تسمية هذا الجزء " بالأجندة 21 محلية Agenda 21 local ".

تسمح هذه الأجندة بوضع إستراتيجية لعمل الجماعات المحلية من أجل تنمية محلية مستدامة طويلة المدى، وذلك عن طريق الحوار والبحث عن توافق في الآراء لتمكين الجماعات المحلية من التواصل مع السكان والجمعيات المحلية والمدنية والتجارية والصناعية، والحصول على المعلومات اللازمة لتشخيص أفضل لواقع ومعوقات التنمية ووضع الإستراتيجية الأنسب لحلّها تبعا لإمكانيات وأولويات الهيئة المحلية.

لقد أدّى الوعي بضرورة وجدوى الانخراط في الأجندة 21 محلية، إلى التزام الحكومة الفرنسية ضمن إستراتيجيتها الوطنية للتنمية المستدامة التي اعتمدت للفترة 2003–2008، بإنشاء 500 أجندة 21 محلية في موعد أقصاه عام 2008، كما ألتزمت بالوصول إلى 1000 أجندة محلية خلال الإستراتيجية المعتمدة للفترة 2010– 2013. ومن جهتها اعتمدت وزارة البيئة والتنمية المستديمة بتونس إستراتيجية خاصة بالأجندة 21 محلية وفقا للتوجهات التي وضعتها أجندا 21 الوطنية في تونس، وقد انطلقت هذه العملية سنة 1999، وبغية تعميم مبادرة أجندا 21 محلي على جميع الجماعات المحلية التونسية، أصدرت وزارة البيئة (الإدارة العامة للتنمية المستدامة) وثيقة "عملية أجندا 21 محلية بتونس مبادرات رائدة "، لكي تكون دليلا لكل الهيئات المحلية التي تريد الانخراط في هذا المسار.

إشكالية الدراسة

تحاول هذه الدراسة أن تخوض في موضوع الأجندة 21 محلية كآلية لانخراط الجماعات المحلية في مسار التنمية المستدامة عبر الإشكالية الآتية: إلى أي حد يمكن اعتبار الأجندة 21 محلية خارطة طريق حقيقية لتحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي؟ وكيف تم اعتماد هذا النهج في كل من فرنسا وتونس؟

منهج الدراسة

يتم الاعتماد أساسا على المنهج الوصفي التحليلي بغية تتبع نهج الأجندة 21 محلية ابتدءا بالنصوص القانونية الدولية والمحلية التي تضمنته، مع تحليلها ومناقشتها. كما يتم الاعتماد على المنهج المقارن، عبر عرض النموذجين الفرنسي والتونسي الخاصين بالأجندة 21 محلية.

خطة الدراسة

بغية معالجة الإشكالية المطروحة، قسمت الدراسة إلى محورين أساسيين، وهما:

أولا: التنمية المستدامة والحاجة إلى انخراط الجماعات المحلية في نهجها.

ثانيا: منهجية وضع الأجندة 21 محلية وآليات الرصد ورقابة التنفيذ.

أولا: التنمية المستدامة والحاجة إلى إنخراط الجماعات المحلية في نهجها

يعود أول استخدام لمصطلح التنمية المستدامة لناشطين في منظمة غير حكومية سنة 1980 تدعى: "الصندوق العالمي للحياة البرية World Wildlife Fund"، وترجم إلى العربية بعدة مسميات، منها التنمية القابلة للإدامة، للاستمرار، الموصولة، المطّردة، المتواصلة، البيئية، المحتملة... إلخ[5]. أما الاستخدام الرسمي الأول للمصطلح فضمّه تقرير "برونتلاند" الصادر سنة 1987 على نحو ما ذكر في المقدمة.

وقد عرفت التنمية المستدامة في تقرير برونتلاند بأنها: " التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها ". أما البنك الدولي فيعتبر نمط الاستدامة هو رأس المال، وعرف التنمية المستدامة بأنها " تلك التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة نفس الفرص الحالية للأجيال القادمة وذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل أو زيادته المستمرة عبر الزمن". وعرفها " Edward barbier" بأنها: "ذلك النشاط الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية اكبر قدر مع الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة، وبأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة، ويوضح بأن التنمية المستدامة تختلف عن التنمية في كونها أكثر تعقيدا وتداخلا فيما هو اقتصادي واجتماعي وبيئي"[6].

وتسمح مراجعة مختلف الوثائق والتقارير المنبثقة عن المؤتمرات الدولية المتعاقبة التي عنيت بموضوع التنمية أساسا، الوقوف عند العديد من الأبعاد التي تلف مفهوم التنمية المستدامة. وهي تتمثل أساسا في ثلاثة أبعاد متكاملة ومتناسقة، وتشمل البعد الاقتصادي[7]، والبعد المتعلق بالعدالة الاجتماعية[8]، إضافة إلى البعد البيئي، ويضيف آخرون البعد التكنولوجي. وعلى مستوى المبادئ التي تحكمها، فهي تتمثل في: مبدأ الحيطة، مبدأ الوقاية، مبدأ المساءلة والملوث يدفع، مبدأ التكامل، مبدأ الشفافية، مبدأ التضامن، مبدأ المشاركة والالتزام[9].

وإذا كانت الدراسات مستفيضة بشأن مفهوم التنمية المستدامة وأبعاده وتطوراته، فإن البحث في ربط هذه التنمية بالعمل المحلي ليس على نفس الدرجة، وعليه تحاول هذه الجزئية من الدراسة التعرض لنهج الأجندة 21 محلية كأسلوب لانخراط الجماعات المحلية في مسار التنمية المستدامة، ليلي ذلك عرض لبدايات تبنّي هذا النهج في كل من فرنسا وتونس.

1- نهج الأجندة 21 محلية كأسلوب للانخراط في مسار التنمية المستديمة

تم بمناسبة قمة ريو وضع إستراتيجية لعمل الجماعات المحلية من أجل تنمية محلية مستدامة، وذلك من خلال قائمة من المقترحات تحت تسمية "جدول أعمال (أجندا) للقرن الحادي والعشرين" أو "أجندا 21، إستراتيجية حقيقية للأقاليم للتنمية طويلة المدى، وذلك عن طريق الحوار والبحث عن توافق في الآراء لتمكين الجماعات المحلية من التواصل مع السكان والجمعيات المحلية والمدنية والتجارية والصناعية، والحصول على المعلومات اللازمة لوضع استراتيجيات أنسب". ومن هنا نشأت الأجندة 21 محلية كتعبير عن التزام الهيئات الإقليمية بنهج التنمية المستديمة على إقليمها[10].

تحاول هذه الجزئية من الدراسة التعريف بداية بالأجندة 21 محلية، ثم تبرز مزايا ومبررات الانخراط في نهجها.

1-1- تعريف الأجندة 21 محلية

الأجندة (وقد تكتب الأجندا أو الأنجده) كلمة مشتقة من اللفظ الإنجليزي "Agenda"، وتعني البرنامج أو برنامج العمل، وقد ربطت بالرقم 21 دلالة على القرن الواحد والعشرين. وهي عبارة خارطة طريق ومشروع للتنمية على المدى الطويل. وهي خطوة تسمح لجميه الهيئات المحلية بتحديد أهداف التنمية المستديمة وتنفيذها، وهي تنطوي على عملية تشاورية مع جميع الجهات الفاعلة المحلية لوضع برنامج العمل مدعوم ببنية متعددة الأطراف لتنفيذها وتقييمها. ويمكن اعتماد الأجندة 21 محلية على مستويات إقليمية مختلفة، فقد طبقت مثلا في فرنسا على مستوى المناطق وعلى مستوى تجمعات ما بين البلديات وعلى مستوى المقاطعات وعلى مستوى البلديات، بل وطبقت أيضا على مستوى الحظائر الطبيعية الجهوية[11].

وقد عرف المجلس الدولي من أجل المبادرات الإيكولوجية المحلية (ICLEI) [12] الأجندة 21 محلية بأنها: "عملية متعددة القطاعات وتشاركية والتي تستهدف بلوغ غايات الأجندة 21 على المستوى المحلي. وتنهض هذه العملية عبر المشاركة ووضع مخطط استراتيجي للعمل طويل المدى يستجيب كأولوية للمشاكل المحلية للتنمية المستديمة".

عرفت الأجندة 21 محلية أيضا من طرف مركز أبحاث التنمية العالمي (GDRC) بأنها: "جهد تشاركي موجه من طرف الإدارة المحلية يمتد إلى المجموعة المحلية بأكملها بغية وضع إستراتيجية عمل متكاملة للحفاظ على البيئة وتحقيق الرفاه الاقتصادي والإنساني للسكان المحليين. وهي تستدعي إدماج أنشطة التخطيط والعمل في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية"[13].

وبمناسبة وضع الأجندة 21 محلية لمدينة القيروان بتونس، عرفت الأجندة 21 الخاصة بهذه المدينة بأنها: "تمثل الأجندا 21 محلية من أجل التنمية المستدامة لمدينة القيروان مقاربة ترابية مندمجة وتشاركية متفتحة ومسار يقع من خلاله القيام بتشخيص وتحليل وضعية المدينة بمختلف أوجهها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، والاتفاق على الأهداف والتوجهات والبرامج الكفيلة بإرساء ديناميكية تنموية متعددة الأبعاد تضمن كريم العيش وجودة الحياة لأجيال القيروان الحاضرة والقادمة. وهي (الأجندا 21 محلية) بهذا لا تعدو أن تكون تصوراً ومشروعاً وبرنامجَ عمل مستقبلي و"حضيرةَ أشغال" كبرى لقيروان الغد على الأمد القريب والمتوسط والبعيد يساهم فيها كل أبناء وبنات المدينة وتُجمع عليها كل الأطراف على كاهل الرضا والوفاق. وهي كذلك وفي نفس الوقت أداة إعلام وتعبئة ومتابعة وتقييم للقائمين على شؤون المدينة وللمواطنين على حد السواء"[14].

ومن الناحية القانونية فإن هذه الأداة لا تلزم الدول الأطراف إلا من الناحية السياسية، فهي لا ترتب أي التزامات قانونية في مواجهتها[15]، ومع ذلك فإن الحكومات عبر توقيعها على النص الرسمي، تبقى مدعوة لتبنّي إستراتيجية للسير في نهج التنمية المستديمة[16].

وقد حدّدت أهداف الأجندة 21 محلية في ما يأتي: – مكافحة تغير المناخ؛ – الحفاظ على التنوع البيولوجي للمناطق والموارد؛ – التماسك الاجتماعي والتضامن بين المناطق وبين الأجيال؛ – تطوير الفرد ونوعية الحياة؛ – أسلوب تنمية وفقا لنوعية إنتاج واستهلاك مسؤولة[17].

2-1- مزايا الأجندة 21 محلية

مثلت الحاجة إلى توافق في الآراء حول مشاكل التنمية المستدامة على المستوى المحلي، وكذا القواعد المشتركة للبناء، أساس "المشروع المحلي" المعروف بالأجندة 21 محلية. ويتم تحقيق هذا المشروع عبر اجتماع كل من المعرفة والتوفيق بين مختلف الرؤى الاجتماعية، بما يعني قبول الجميع بالاتفاقات أو التوافقات على المستوى المحلي أين يقبل كل واحد بتقديم تنازلات للمصالح العامة ولصالح تهيئة الحركية اللازمة للتنمية محليا، خلافا للأطر التقليدية لتسيير الشأن المحلي. ويمثل انضمام مختلف الجهات الفاعلة المحلية إلى هذه الاتفاقيات قبولا مباشرا لتقديم التنازلات اللازمة لظهور إستراتيجية مشتركة[18].

إن الأجندة 21 محلية تمثل أداة تخطيط مفيدة وجيدة بما تتضمنه من تشخيص للأهداف والإجراءات والمؤشّرات، فهي تمكن من تحديد أولويات الهيئة المحلية بالنظر إلى اشتراطات التنمية المستديمة، ليتم عبر ذلك تحديد محاور التدخل عن طريق مشاريع عمل ملموسة[19]. وبالمحصلة فإن تنفيذ هذه الأجندة يمثل تحديا حقيقيا لأنها تنطلق من فكرة ترابط المحلي بالعالمي، وربط احتياجات السكان الحالية مع احتياجات الأجيال المقبلة[20].

كما تتيح الأجندة 21 محلية الفرصة لإثراء الحوار بين المجموعات الاجتماعية والهيئات البلدية، فهي تسمح لبعض الفاعلين المحليين بالمشاركة في تنفيذها. كما أن توعية المواطنين بالواقع المحلي، ومشاركتهم في النقاش الواسع حول الخطوط العريضة لتنمية البلدية ومشاركتهم في تنفيذ الأجندة يساهم بلا شك في تحقيق الأهداف المسطرة ويكسب النشاط العمومي مصداقية أكبر[21].

وعلاوة على ذلك، يسمح تنفيذ الأجندة 21 محلية للبلدية بتقييم أنماط استهلاكها للطاقة والمياه ومواد البناء وترشيدها، فنهج الأجندة يقلص حجم النفقات من منطلقات بيئية. كما أن تقريب المساكن إلى أماكن العمل وفضاءات الترفيه من شأنه الحد من عمليات التنقل، ويخفف الأعباء المالية للتنقلات، وما ينتج عنها من استهلاك للطاقة. وفي هذا الصدد أطلقت بلدية " هانوفر Hanover " الفرنسية برنامجا للتحكم في الطاقة على مستوى المدارس، وقد سمح باقتصاد مليون أورو وسبعة آلاف (7000) طن من غاز ثاني أكسيد الكربون خلال أربعة سنوات. وقامت بتخصيص ثلث الأموال المقتصدة للمدارس لتمويل أنشطتها المختلفة[22].

2- تبّني الأجندة 21 محلية في التجربتين الفرنسية والتونسية

مثّل الوعي بضرورة وجدوى الانخراط في الأجندة 21 محلية، التزام الحكومة الفرنسية ضمن إستراتيجيتها الوطنية للتنمية المستدامة التي اعتمدت للفترة 2003–2008، بإنشاء 500 أجندة 21 محلية في موعد أقصاه عام 2008، كما ألتزمت بالوصول إلى 1000 أجندة محلية خلال الإستراتيجية المعتمدة للفترة 2010– 2013 وبالذات على مستوى الأقاليم التي تتلقى المساعدة العامة (الحظائر الطبيعية الإقليمية، وتجمعات البلديات، وما إلى ذلك) [23]. وإلى غاية أوت 2013 أحصت وزارة البيئة الفرنسية أزيد من 900 أجندة محلية (وهي موزعة

بين: أجندة البلديات Communes، أجندة التجمعات السكانية أو العمرانية Communauté d'agglomération ou urbaine، أجندة تجمعات البلديات Communautés de communes، أجندة البلدان Pays، أجندة المقاطعات Départements، أجندة المناطق Régions، أجندة المناطق الأخرى Autres)[24]. وقد دعّمت بمجموعة مختلفة من النصوص التشريعية والاتفاقيات لأجل مرافقة تلك المبادرات وإضفاء الشرعية عليها[25].

وعلى الصعيد الأوروبي، تم وضع ميثاقا في "آلبورغ Aalborg " في عام 1994 موجها للبلديات[26]. وقد تم التوقيع عليه بداية من طرف 80 مدينة وبلدية وكلهم تعهدوا بوضع الأجندة 21 موضع التنفيذ مثلما تم إقرارها بريو، لتتبعه فيما بعد الآلاف من المدن الأوربية[27].

وبغية التعريف بالأجندة 21 محلية والحث على الانخراط فيها، قامت وزارة البيئة والتنمية المستدامة والطاقة (MEDDE) بفرنسا، منذ عام 2006، بتطوير إطار لتسهيل تنفيذ مشاريع التنمية المستدامة الإقليمية أو الأجندة 21 محلية. وقد حدّد هذا الإطار خمسة أهداف للتنمية المستدامة وخمسة عناصر رئيسية لهذه العملية، وستة عشر مجالا للعمل. وعلاوة على ذلك، تقوم ذات الوزارة كل سنة بتوجيه دعوات لوضع الأجندة 21 محلية وفقا للإطار النموذجي الذي وضعته، مع قيامها بمنح البلديات المنخرطة في هذا النهج شعارا وضعته خصيصا لهذا الغرض لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد لمدة سنتين إضافيتين، ويحمل هذا الشعار عبارة " الأجندة 21 محلية فرنسا Agenda 21 local France "[28].

ومن جهتها اعتمدت وزارة البيئة والتنمية المستديمة بتونس إستراتيجية خاصة بالأجندة 21 محلية وفقا للتوجهات التي وضعتها أجندا 21 الوطنية في تونس، وقد انطلقت هذه العملية سنة 1999 بمشروع نموذجي (أو مرحلة نموذجية) لإعداد أجندا 21 محلية لمجموعة من البلدات بـ "حوض مجردة" من المنطقة الشمالية الغربية التونسية ومنذ ذلك التاريخ تمكنت قرابة 25 بلدية من إعداد أجندا 21 محلي خاصة بها إضافة إلى انخراط 160 في هذا المسار. وبغية تعميم مبادرة أجندا 21 المحلي على جميع الجماعات المحلية التونسية، أصدرت وزارة البيئة (الإدارة العامة للتنمية المستدامة) وثيقة "عملية أجندا 21 محلية بتونس مبادرات رائدة "، لكي تكون دليلا لكل الهيئات المحلية التي تريد الانخراط في هذا المسار[29].

أما في الجزائر، فقد تم اعتماد الميثاق البلدي من أجل البيئة والتنمية المستدامة في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي الثلاثي 2001-2004، وقد اشتمل الميثاق على ثلاثة أجزاء من بينها المخطط المحلي للعمل البيئي أجندا 21 محلية لعام 2001-2004. وتهدف هذه الأجندة إلى تحسين الوضع البيئي وضمان تنمية مستديمة للبلدية، كما حثت على إثراء أسلوب التسيير المحلي البيئي بتوسيع الاستشارة والمشاركة والمشاورة من كل الشركاء والفاعلين وممثلي المجتمع المدني، وتبني الجماعات المحلية المتجانسة طبيعيا تخطيط بيئي متجانس وبرامج مشتركة لمكافحة التلوث أو المحافظة على العناصر البيئية، وذلك بإحداث أدوات وآليات للتعاون فيما بينها من اجل تسيير البيئة تسييرا فعالا وغير مكلف[30].

ورغم هذا التنصيص في الميثاق البلدي على الأجندة 21 محلية، ولكن لا يبدوا إلى الآن، إلى حد علمنا، أن هناك بلدية انخرطت في هذه العملية. وإن كانت ثلاثة بلديات من الجزائر انخرطت في **مشروع** "توفير طاقة نظيفة لمدن البحر الأبيض المتوسط" الذي يموّله الاتحاد الأوروبي[31]، **بعد** انضمامها إلى ميثاق رؤساء البلديات[32]. وفي إطار الاتفاقيات المبرمة بين وزارة الداخلية والجماعات المحلية، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية والاتحاد الأوروبي، أطلق رسميا برنامج "دعم قدرات الفاعلين في التنمية المحلية" بتاريخ 16 جانفي 2017.

ويهدف هذا البرنامج إلى تدعيم قدرات جميع الفاعلين المحليين على مستوى البلديات، السلطات العمومية، المجتمع المدني والفاعلين الاقتصاديين لتحقيق تنمية مستدامة للبلديات والأقاليم التي تنتمي إليها، ويسعى كذلك إلى الرقي بالحكامة المحلية، وتدعيم التلاحم الاجتماعي وبروز اقتصاد محلي تضامني ومتنوع. وقصد تنفيذ هذا البرنامج، تم اختيار عشر 10 بلديات نموذجية وهي: تيميمون (ولاية أدرار)، الخروب (ولاية قسنطينة)، أولاد بن عبد القادر (ولاية الشلف)، تيقزيرت (ولاية تيزي وزو)، غزوات (ولاية تلمسان)، مسعد (ولاية الجلفة)، جانت (ولاية إليزي)، جميلة (ولاية سطيف)، بابار (ولاية خنشلة) و بني معوش (ولاية بجاية) [33].

ثانيا: منهجية وضع الأجندة 21 محلية وآليات الرصد ورقابة التنفيذ

تميّز وضع الأجندة 21 محلية في كل من تونس وفرنسا بالمرحلية والمنهجية التفاعلية التشاركية، كما خصصت معايير لتقييم ورصد تنفيذ الأجندة.

1- منهجية وضع الأجندة 21 محلية

يمكن لمرحلة وضع الأجندة 21 محلية أن تكون طويلة، وتجسيدها قد يكون أصعب، وعليه لا ينبغي التعويل على قطف ثمارها على المدى القريب. فمنطق الأجندة هذه الأجندة يتجاوز الأطر الزمنية القصيرة المدى، ويظهر هذا بداية على مستوى المرحلة التي تلي اتخاذ القرار على مستوى مجالس البلدية المعنية بالانخراط في عملية وضع الأجندة إلى فترة صياغة هذه الأخيرة، ويعتقد أن هناك حاجة إلى فترة سنتين أو ثلاث سنوات لاجتياز هذه المرحلة[34]. ومثل أي عمل جماعي، فإن وضع الأجندة 21 محلية تفرض التحرك وفقا لمنهجية واحترام المراحل المختلفة التي تسمح ببناء هذا المشروع، على أنه لا ينبغي النظر إلى هذه المنهجية باعتبارها عقيدة أو دستور يتحتم تطبيقها دونما أي تفكير، ولكنها مجرد دليل للعمل ينبغي اعتماده بذكاء وبالمعنى الصحيح. فهذه المنهجية تقترح معالم، ويعود للفاعلين المحليين أخذ زمام المبادرة وتصور الحلول التي أكثر مناسبة للسياق المحلي[35].

وإذا كانت هناك صعوبة في تقديم أجندة 21 محلية نموذجية بسبب التنوع والاختلاف بين مختلف الأقاليم داخل الدولة الواحدة سواء من حيث حجم الإقليم والموقع الجغرافي والموارد الطبيعية، والنسيج السوسيو اقتصادي، والوضع المالي ...إلخ[36]. ومع ذلك هناك مراحل مفتاحية مشتركة بين مختلف الخطوات التي يراد لها تبنّي هذه الأجندة، وهذا ما ستحاول هذه الجزئية تبيانه على النحو الآتي:

1-1- الإرادة السياسية للعمل لصالح التنمية المستدامة: تبني المشروع

تتمتع الهيئات المحلية بحرية بشأن وضع وتنفيذ الأجندة 21 محلية وفي تحديد أولوياتها وأهدافها، وهي في اتخاذها لهذا القرار تعتمد على مؤهلاتها ومسؤولياتها وإمكانياتها. ويعود القرار بشأن الالتزام بالأجندة للمنتخبين المحليين، فهي تتطلب بالفعل إعادة النظر في سياسة المدينة ووضع هيكلة جديدة للعمل العام، انطلاقا من إحداث تغييرات ثورية في عمليات اتخاذ القرار[37].

يجب أن يكون مشروع "الأجندة 21 محلية" موضوع التزام من جانب سلطات البلدية، فخلال المرحلة الأولى من العملية، تكون عوامل الاقتناع والدوافع والحيوية التي يتركز المشروع، عناصر محددة لنتائجه ومدى نجاحه، وينبغي منذ البداية تحديد الركائز التي يستند إليها المشروع، وهي: – العمل محليا لصالح التنمية المستدامة؛ – التمسك بغايات المشروع (صياغة وثيقة نهائية للأجندة 21 محلية بهدف تحقيق التنمية المحلية المستدامة)؛ – التمسك بمبدأ المشاركة والتشاور واستطلاع رأي الجمهور والجهات الفاعلة المحلية؛– وضع كل الوسائل القانونية والتقنية والمالية اللازمة لتنفيذ الأجندة[38].

وبغية إعطاء المصداقية لهذه العملية، من المهم أن يتخذ قرار الانخراط في نهج الأجندة 21 محلية على مستوى المجالس المحلية، وينبغي القيام بعملية الإشهار والنشر لهذا المشروع عبر وسائط الإعلام المختلفة من صحف محلية ونشريات وإشهار تليفزيوني وملصقات وغيرها، وإذا ما تمت عملية التواصل بشكل جيد، فإن من شأن ذلك أن يشكل مصدرا إلهام وتعزيز لمشاركة جميع المواطنين في العملية[39].

على مستوى الممارسة تم إطلاق الأجندة 21 محلية لمدينة " فانسان Vincennes " الفرنسية بعد تصويت المجلس المحلي في ديسمبر 2008، لتطلق بصفة رسمية في أفريل 2009. وبهذه المناسبة صرح رئيس بلدية "فإنسان" بأن هذه الأجندة لن تكون قابلة للتطبيق إلا إذا تم تبنيها من طرف الفاعلين والسكان المحليين، وكانوا حريصين على معرفة طبيعة الأنشطة التي ينبغي أن يقوموا بها، وبأن يساهموا في وضع الخيارات والبدائل ووضعها موضع التنفيذ[40].

2-1- تحسيس المنتخبين المحليين والمصالح الإدارية وتوعية المواطنين

تعد هذه الخطوة هامة بالنسبة لمصداقية المشروع. وفي الواقع، من المهم إقناع المنتخبين المحليين بأن التنمية المستدامة ليست شأنا سياسي لهذا الحزب أو ذاك، وأنها أبعد ما تكون عن كونها بدعة بيئية، وبأن الحكم الرشيد لا يتعارض مع مبدأ الديمقراطية التمثيلية، بل إنه يعززها. وأن تصل رسالة مفادها أن التنمية المستدامة هي الطريق التي ينبغي للجماعات المحلية سلوكه إذا ما كانت تريد ضمان مستقبل الأجيال القادمة[41]، فلا يكفي، وفق منهج الأجندة، أن يقول المنتخب المحلي "أنا منتخب، عليكم الثقة بي"[42].

وينبغي أن تدرك مختلف المصالح التقنية للبلدية (الأشخاص المتواجدون على الأرض) والمصالح الإدارية (إدارة السجلات) بأن نجاح المشروع ككل يعتمد اعتمادا كبيرا على دعمهم لهذا النهج وانخراطهم في العملية. وينبغي أن يعي موظفو البلدية إلى أن الأجندة 21 محلية ليست "عبئا وظيفيا عاديا إضافيا"، ولكنها تعني طريقة عمل مختلفة تحتاج إلى تنسيق أكثر وتقاسم أكبر للمعلومات بين الإدارات[43].

كما تمثل تعبئة المجتمع المدني شريان الحياة بالنسبة للأجندة 21 محلية، وتبدأ عملية التعبئة بالتحاور بين الجهات الفاعلة ذات أنماط التفكير المختلفة (المواطنين والشركات والتجار والجمعيات، ...)، والتي سوف تتحاور حول أهداف مشتركة لتحقيق التنمية المستدامة على إقليمها[44]. وينبغي على الهيئة الإقليمية قبل الدخول في منطق عملية المشاركة ضمان ما يأتي:

– التوعية والتدريب على مفهوم التنمية المستدامة (المبادئ العامة، الأجندة 21، الأجندة 21 محلية،...) عن طريق فتح نقاشات عامة وتنظيم معارض وإقامة أيام دراسية حول التنمية المستدامة والقيام بأنشطة ملموسة على مستوى المدارس... إلخ[45].

– إعداد أدوات الاتصال والتواصل بشأن خطة الأجندة 21 محلية، وإبراز حالة التقدم في المشروع، والخطة المرسومة، وأدوار مختلف الفاعلين، والتدابير الخاصة بالمشاركة (جدول زمني للأنشطة المرتبطة بالعمل التشاركي). ويمكن تنظيم عملية الاتصالات عبر نشرية البلدية والصحافة المحلية والتغطية التليفزيونية والمطويات...إلخ. وينبغي أن تتوجه عملية الاتصالات نحو المنتخبين المحليين، موظفي البلدية والمواطنين وغيرهم[46].

على مستوى الممارسة، وبغية تحسيس أعضاء المجلس البلدي، قامت "فرقة التنسيق التنمية المستديمة" ببلدية "حمام سوسة" التونسية بتوجيه دعوات إلى بلديات "القيروان" و"باجة" وبعض بلديات الشمال الغربي كممثلين عن

بلديات ناجحة في مسار الأجندة 21 محلية بتونس لتقاسم خبراتهم. وقدم هؤلاء الممثلون بداية عرضا نظريا حول فوائد هذا المشروع، ليتبعوه بتقديم الخطوات الملموسة التي اتخذوها لتجسيد المشروع ميدانيا. وبالفعل كان لهذا العمل التحسيسي مفعول كبير فيما بعد لنجاح تجربة الأجندة 21 محلية لحمام سوسة[47].

3-1- إنشاء خلية داخلية للتنمية المستدامة

إذا كان تحسيس وتوعية المنتخبين المحليين والموظفين الإداريين ضروريا لإنجاز الأجندة، فإنه بالتأكيد ليس كافيا لإدماجهم ضمن المشروع، إذ من الضروري دمجهم ضمن المشروع بطريقة تمكّن من ربطهم بشكل ملموس في هذه العملية. ويتم ذلك عبر إنشاء خلية "التنمية المستدامة " تسمح بالربط بين جميع المصالح البلدية (التقنية والإدارية) في عملية إعداد الأجندة، وبخاصة فيما يتعلق بالجوانب التقنية كإعداد دفاتر الشروط واختيار مكاتب الدراسات. وهذه الخلية يمكن أن تضم المنتخبين المحليين ورؤساء المصالح، والمسؤول عن مشروع التنمية المستدامة[48].

وتكون أولى مهام الخلية الداخلية هي وضع دفتر شروط لدراسة الأجندة 21 محلية موجه للمصالح البلدية والشركاء المحتملين، مع الحاجة إلى التصديق عليها من طرف المجالس المحلية. على أن تتضمن دفاتر الشروط: – الدافع للمشروع والأهداف العامة؛ – توزيع الأدوار؛ – تشخيص واقع التنمية؛– تنظيم المشاركة؛ – الأهداف بعيدة المدى...إلخ[49].

على مستوى الممارسة تم إنشاء خلية التنمية المستدامة بصدد تأسيس الأجندة 21 محلية لمدينة " فإنسان Vincennes" الفرنسية على مستوى المصالح البلدية[50]. وكذلك كان الحال بالنسبة للأجندا 21 محلية الخاصة بمدينة القيروان[51].

4-1- تعيين مسؤول أو منسق للمشروع تتوفر لديه القناعة والقدرة على الإقناع

لتحقيق الزخم السياسي للعملية، من المستحسن، إن لم يكن ضروريا، إسناد إدارة وضع المشروع إلى مسؤول أو منسق مكلف بالتنمية المستدامة أو الأجندة 21 محلية (سواء كان هذا الشخص موظفا ممارسا أو إنشاء منصب خاص بهذه الصفة) على أن يتوفر لدى هذا المسؤول اقتناع بالدور المنوط به والقدرة على الإقناع. ويكون مسؤولا عن ضمان تحقيق التقارب والتلاحم بين مختلف القطاعات والكفاءات (البيئة، الأشغال العمومية، المصالح الاجتماعية، التعليم، ...إلخ) وكذا المصالح التقنية والإدارية داخل البلدية. ويجب أن يكون هذا المسؤول أو المنسق موضع اعتراف من جميع المنتخبين المحليين وجميع العاملين في الإدارات المختلفة المحلية[52].

يتولى هذا المسؤول أو المنسق الأدوار الآتية: – تطوير عملية وضع الأجندة 21 محلية؛ – تحسيس وإعلام أعضاء المجالس المحلية والمصالح التقنية؛ – السهر على الربط بين مختلف المصالح البلدية؛ – التنسيق بين مختلف الشركاء المعنيين (الجمعيات، مكاتب الدراسات والاستشارات ...إلخ)؛– رصد وتقييم عملية وضع الأجندة في كل مراحلها[53].

في الممارسة، أدى حسن اختيار منسّقي أجندة 21 لبلدية "مجاز الباب" وأجندة 21 لبلدية "جندوبة" بتونس إلى تحوّلهم إلى رموز للأجندة، فقد حازوا ثقة المواطنين والمجتمع المدني من جهة، وثقة البلدية من جهة أخرى. وساعدهم هذا الزخم في مواصلة مشروع الأجندة إلى غاية إتمام وضعها[54].

1-5- تشخيص واقع ومعطيات الهيئة الإقليمية

ترتكز مبادرة الأجندة 21 محلية على عملية تشخيص تسمح بتحديد عوامل القوة و/أو الضعف الذي تميز المنظومة المحلية من منظور التنمية المستديمة، وتقاس نقاط القوة والضعف من منطلق التلاحم الاجتماعي داخل الهيئة المحلية، والمناظر الطبيعية والموارد البيئية والموارد البشرية والإمكانيات الاقتصادية والطبيعة الديمغرافية ... إلخ. وينبغي في عملية التشخيص تلك أن تسمح بفهم العلاقات بين مختلف تلك الأبعاد وإبراز التحديات التي تواجهها الهيئة الإقليمية. وينبغي للأجندة 21 محلية أن تسمح لكل من السكان والمنتخبين المحليين وصانعي القرار والفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين بتحديد وضعهم ومستقبلهم داخل إقليم البلدية ومسؤولياتهم اتجاه بعضهم البعض واتجاه الأجيال القادمة. وبالتالي، فإن الأجندة تمثل ذلك الإطار الذي يشكل نظرة مشتركة وأكثر التزام حول مستقبل الإقليم المتواجدين فيه وبجميع أبعاده (المادية، الاقتصادية، الرمزية، الاجتماعية ... إلخ) [55]. وبعد ذلك تتم مناقشة المسائل محل التشخيص من طرف السكان والفاعلين المحليين بغية التوصل إلى ضبط برنامج سياسي.

وعلى مستوى الممارسة، ساهم في وضع الأجندة 21 محلية لمدينة "ليل" الفرنسية 83 جمعية و120 ممثلا عن المجتمع المدني و10 مجالس للأحياء والمصالح البلدية وأعضاء لجنة البيئة ومن ضمنهم مؤسسة غاز فرنسا[56]. وبمناسبة القيام بعملية التشخيص للأجندات المحلية في تونس استفادت لجان الأجندات المحلية لبلديات الحوض الشمالي بتونس من مساعدات تقنية من طرف خبراء تابعين لوزارة البيئة والتنمية المستديمة وبمساعدة تقنية ألمانية. وقد ساهم هؤلاء الخبراء في ميدان تنشيط وتسيير الورشات وبالذات في مرحلة التشخيص وترتيب الأولويات والبحث عن حلول المشاكل التنموية بتلك البلديات[57].

ينبغي التنبيه أخيرا بخصوص عملية تشخيص الواقع المحلي والبحث عن الحلول إلى ضرورة توخي الحذر وعدم الإفراط والمبالغة في تعبئة الأجندة بالكثير من الأهداف التي قد تكون مكلفّة من الناحية المالية والزمنية وقد تؤدي في النهاية إلى إعاقة تنفيذها. فإذا كان من المهم مسح جميع مجالات التنمية المستدامة، فإن الأهم من ذلك هو أن وضع الأهداف ينبغي أن يكون متلائما مع حجم الهيئة المحلية والسياق العام المحيط بها، فكلما كان برنامج العمل بسيطا ونوعيا كانت فرص إنجاح الأجندة أكبر.

1-6- إطلاق عملية الشراكة وتنظيم عملية المشاركة

تقوم البلدية بإطلاق عملية الشراكة نحو الجهات المعنية، وهي تلك المعنية مباشرة بأهداف التنمية المستدامة البلدية: الجمعيات والمنظمات غير الحكومية والسكان وشبكات التعليم (المدارس والجامعات)، المزارعين والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الخ[58]. ويجب على السلطات المحلية أن تبذل قصارى جهدها لتعبئة السكان حول الأجندة 21 محلية. وتجنبا لأي إشكال وحرصا على مبدأ الشفافية، على البلدية أن تشرح عملية وإجراءات صياغة الأجندة، كما ينبغي عليها استشارة السكان بشأن محتوى الوثيقة المقترحة. ويمكن تجميع آراء المواطنين بطرق مختلفة (إتاحة رقم أخضر، تحقيق علني، اجتماعات عامة، ...). وينبغي تضمين تلك الملاحظات والتعليقات في خطة العمل[59].

إن أهداف العملية التشاركية هي[60]:

– تحديد المشاكل في مجال التنمية المستدامة. وفي هذه المرحلة، من المهم تقديم مؤشرات بسيطة وقابلة للقياس بسهولة؛

– صياغة أهداف التنمية المستدامة (ترتيب الأولويات عن طريق تحديد الأهداف الرئيسية والأهداف الثانوية)، وتحديد السبل لتحقيق ذلك. مع التوضيح بأنه قد لا تجد كل المشاكل بالضرورة طريقها إلى الحل. ويمكن أن يتم وضع الخيارات وفقا للمعايير التالية: حجم وشدة المشكلة، مدى استقلالية البلدية في تنفيذ الحل المقترح، التكلفة المحتملة والمنفعة المراد تحقيقها، التأثير الاجتماعي والالتزامات القانونية، ...إلخ؛

– اقتراح خطة عمل، أي الأجندة 21 محلية، فهذه الأجندة تمثل أداة حقيقية للتخطيط تحدد خطوط ومحاور العمل، وتبني مشاريع محددة، والأدوات القانونية المستخدمة، والموارد المالية، وأدوات الاتصال، فضلا عن اعتماد جدول زمني قصير ومتوسط وطويل المدى للعمل.

على مستوى الممارسة توجد تجارب مثيرة للاهتمام بشكل خاص في فرنسا، حيث تم إنشاء منتدى و/ أو مجموعات عمل، وأماكن للتعبير والعمل المشترك؛ كما تم تنظيم ورشات عمل مستدامة أو ما سميت بورشات 21 من أجل تمكن المواطن من إبراز إبداعاته. وكانت تلك المناقشات والمقترحات الأساس لاقتراح الأجندة 21 الأولى[61].

وفي تونس، دخلت بلدية "القيروان" في مسار الأجندة 21 محلية بعد فتح نقاشات عميقة بين المجلس البلدي وبين المنظمات غير الحكومية النشيطة بالمدينة وخاصة جمعية حماية الطبيعة والبيئة ومنظمة التعليم والأسرة وجمعية حماية المدينة. وقد سمح التزام هذه الأطراف بهذه العملية بتنشيط العملية التحسيسية في أوساط المواطنين بواسطة وضع شعار للمشروع وطباعة دعائم متنوعة للتواصل كالمطريات والملصقات وغيرهما[62].

1-7- صياغة الأجندة 21 محلية

تتميز عملية صياغة الأجندة 21 محلية بالطابع التقني، وبالتالي يمكن أن يعهد بها إلى شريك أو شركاء متعاونين، ويمكن إخراج الأجندة وفق أشكال مختلفة، كان تصدر في شكل بطاقات فنية (Fiches techniques)، أو شبكة القراءة (Grille de lecture)، أو لوحة قيادة (Tableau de bord)، وغيرها. وينبغي أن يكون واضحا في الذهن أن الأجندة من المرجح أن تقرأ من قبل عموم الجمهور العام، وعليه يجب إخراجها وعرضها بطريقة جذابة وتعليمية[63].

1-8- التصديق على الأجندة 21 محلية من قبل المصالح البلدية ونشرها

يعد إجراء التصديق ضروريا لضمان الجدوى التنظيمية والتقنية والمالية لخطة العمل من جهة، ولضمان استمراريته من جهة أخرى، فانخراط المصالح الإدارية والتقنية تعد هامة وأساسية لوضع خطوات ملموسة لتنفيذ البرنامج[64]. وعبر عملية التصديق تتم ترجمة الأجندة في شكل أهداف واضحة محددة، مع تحديد التخصيصات المالية اللازمة وتحديد آجال زمنية لوضعه موضع التنفيذ. وابتداءا من هذه اللحظة يتم إغلاق المرحلة الأولى من عملية الأجندة 21 محلية[65].

2- التقييم والرصد بمناسبة وضع الأجندة 21 محلية موضع التنفيذ

تتطلب الأجندة 21 محلية باعتبارها برنامج أهداف متابعة لعملية تنفيذها وخضوعها لتقييم مستمر، بل وإعادة توجيه استنادا إلى النتائج المحققة. وعملية المراقبة تتم تنفيذها كجزء من عملية تشاورية تجمع المسؤولين المنتخبين، وأعضاء المصالح التقنية البلدية ومكونات المجتمع المدني التي ساهمت في وضع الأجندة.

وكلما كانت هناك مؤشرات للرصد وتقييم كلما ساهم ذلك في دفع الأجندة نحو تحقيق أهدافها وفقا لمتطلبات التنمية المستدامة. ومن نتائج عمليات التقييم المستمر تعميق وتكييف وتحسين أدوات العمل وفقا للنتائج التي تم

الوصول إليها. ولضمان المراقبة الفعالة للأجندة، ينبغي دائما تبني نهج الديمقراطية التشاركية (الشفافية والمشاركة)، وخصوصا لضمان تحسين أدوات العمل المعتمدة[66].

وبمناسبة تنفيذ الأجندة المحلية لبلدية "Grande Synthe" بفرنسا، كلّف 21 عضوا يجمعون كل من المنتخبين المحليين والشركاء الاجتماعيون والاقتصاديون والبيئيون، والتربية الوطنية والجمعيات بعملية متابعة تنفيذ وتقييم الأجندة 21 محلية[67]. وضمن نفس السياق، قامت اللجنة الأوربية بوضع عشرة معايير لتقييم المسيرة المحلية للتنمية المستدامة، ومن جهتها حددت هيئة الأمم المتحدة 134 مؤشرا لتقييم تنفيذ الأجندة، وقام المعهد الفرنسي للبيئة باقتراح دفترا للشروط يسمح بتحديد المؤشرات الوطنية الفرنسية في عملية التقييم[68].

ووعيا منها بأهمية عملية الرصد والتقييم استحدثت الأجندة 21 محلية لمدينة القيروان مجلسا موسّعا للأجندا له الصبغة الجمعياتية (بمعنى قانون الجمعيات) أو "شِبْه الجمعياتية" (من حيث نظامه الداخلي) يسهر على متابعة احترام المخططات والبرامج والمشاريع والأنشطة والمبادرات التنموية والاقتصادية والثقافية للمبادئ والأهداف والتوجهات الإستراتيجية والمقترحات المنهجية المنصوص عليها في وثيقة الأجندة 21 محلية. ويتكون هذا المجلس من لجنة 21 وممثلين عن المؤسسات التالية إن لم تكن ممثلة في اللجنة: معتمدية وعمادات مدينة القيروان؛ الأحزاب السياسية؛ أهم الجمعيات؛ الاتحاد الجهوي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية؛ الاتحاد الجهوي للفلاحة والصيد البحري؛ الاتحاد الجهوي للشغل بالقيروان؛ المنظمة التونسية للتربية والأسرة؛ الإدارات والمصالح الجهوية والمحلية؛ جامعة القيروان؛ بعض الخبراء و"قادة الرأي"[69].

كما استحدثت ذات الأجندة مرصد التنمية المستديمة جهاز معلوماتي إحصائي مهمته متابعة تطور تنفيذ توجهات الأجندة 21 محلية لمدينة القيروان وبرامجها التنفيذية عن طريق المعطيات العلمية والإحصائيات المحيّنة والمعلومات المصورة والمؤشرات الموضوعية على درب التنمية المستديمة بالمدينة. ويقوم بهذه الوظيفة "مركز الاتصال والدراسات والتوثيق والإرشاد حول القيروان" الذي تقرر إحداثه تحت إشراف اللجنة الثقافية الجهوية وجمعية صيانة مدينة القيروان وجمعية حماية الطبيعة والبيئة بالقيروان، وله ذاتية التصرف وواجب التقرير لبلدية القيروان وللجنة 21 [70].

كما تضمنت نفس الأجندة التزاما بنشر تقرير سنوي من طرف لجنة 21 حول التنمية المستدامة بمدينة القيروان يقع فيه ذكر ما وقع إنجازه وتقييم تأثيره على المنظومة الحضرية للمدينة في أبعادها الثقافية–الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية بالنظر للأهداف المرسومة في جدول الأجندة 21 للمدينة. كما يقع فيه تبيان ما قامت به القيروان كمدينة تونسية من مساهمات في تجسيم الأهداف الوطنية وأهداف الألفية الثمانية للتنمية. ويقع تكليف لجنة متعددة الاختصاصات لصياغة هذا التقرير الذي تشارك في مادّته وخلاصته كل المؤسسات المتدخلة في شؤون التنمية البشرية المستديمة لمدينة القيروان. وتوكَل مهمة الصياغة التأليفية لخبير يقوم بالعمل بصفة تطوّعيةّ أو 'نصف–تطوعية'[71].

خاتمة

تناولت الدراسة بالتحليل والنقاش موضوع الأجندة 21 محلية كآلية لانخراط الجماعات المحلية في مسار التنمية المستدامة، ومن خلالها تمّ إبراز الأهمية والحاجة إلى انخراط الجماعات المحلية في نهج التنمية المستدامة، ثم عُرضت منهجية وضع الأجندة 21 محلية وآليات رصد ورقابة تنفيذها استنادا إلى التجربتين الفرنسية والتونسية. وقد خلصت الدراسة إلى النتائج الآتية:

1- التنمية المستدامة اصطلاح حديث ارتبط ببداية توسع دائرة الاهتمام بالبيئة على المستوى العالمي، وهي تمثل تحولا في النظرة إلى التنمية بمفهومها التقليدي التي كان البعد الاقتصادي فيها مهيمنا.

2- لا تتمتع الأجندة 21 محلية بالقوة القانونية الملزمة، ولا ترتب التزامات قانونية في مواجهة الدول الموقّعة على الأجندة 21، وتبقى مجرد التزامات سياسية.

3- تتمتع الهيئات المحلية بالحرية في الانخراط في نهج الأجندة 21 محلية.

4- تمثل الأجندة 21 محلية أداة تخطيط مفيدة وجيدة بما تتضمنه من تشخيص للأهداف والإجراءات والمؤشّرات، فهي تمكن من تحديد أولويات الهيئة المحلية بالنظر إلى اشتراطات التنمية المستديمة، ليتم عبر ذلك تحديد محاور التدخل عن طريق مشاريع عمل ملموسة.

5- تمثل الأجندة 21 محلية نهجا للتسيير واتخاذ القرار مختلف تماما عن أدوات التسيير التقليدي، ويمثل فيه العمل الجماعي والتشاركية في اتخاذ القرار ومتابعة تنفيذه ورصد وتقييم تطوره العمود الفقري.

6- وضع الأجندة 21 محلية يفرض التحرك وفقا لمنهجية واحترام المراحل المختلفة التي تسمح ببناء هذا المشروع، ومع ذلك ليس هناك أجندة 21 محلية نموذجية بسبب التنوع والاختلاف بين مختلف الأقاليم داخل الدولة الواحدة سواء من حيث حجم الإقليم والموقع الجغرافي والموارد الطبيعية، والنسيج السوسيو اقتصادي، والوضع المالي.

7- هناك تجارب ناجحة، على نحو ما ذكر طي الدراسة، في كل من فرنسا وتونس، تكرّست نتيجة وعي السلطات المركزية كما المحلية كما الناشطين المحليين من مجتمع مدني وقطاع اقتصادي خاص ومدارس وجامعات، وقد كان لدور المرافقة الذي تبنته فرنسا وتونس للخطط المحلية الخاصة بتبني ووضع الأجندة 21 محلية أثره البالغ في إنجاح هذين النموذجين، ولا أدل على مثل هذا النجاح من التزايد الكبير في كلا البلدين لهذا النوع من التجارب.

- **المقترحات:**

1- يمكن الاستفادة من التجربتين الفرنسية والتونسية في بلورة تصور محلي في الجزائر نحو الانخراط في نهج الأجندة 21 محلية، وقد يكون من الملائم توجيه دعوات رسمية لرواد تلك التجارب في فرنسا أو تونس من أجل التعريف بهذا النهج وتحسيس الهيئات المحلية الإدارية والمنتخبة ومجموع الفاعلين المحليين بمزاياها وفرص تحقيقها ومنهجية وضعها.

2- قد يكون من المناسب أيضا التوقيع على اتفاقيات توأمة ما بين البلديات الجزائرية والبلديات الرائدة في تونس أو فرنسا لأجل جعل التعاون أكثر دينامية وإعطائه طابعا رسميا.

الهوامش

1- Chauveau (Alain), Rosé (Jean-Jacques), L'entreprise responsable: Développement durable, responsabilité sociale de l'entreprise, Éthique, Editions d'Organisations, Paris, 2003, p. 304.

2- Commission Mondiale pour l'Environnement, Our Common Future ou Notre avenir à tous, présidée par Gro Harlem Brundtland, Rapport, Avril 1987.
(http://fr.wikisource.org/w/index.php?title=Notre_avenir_%C3%A0_tous_-_Rapport_Brundtland&action=edit) (7/1/2018)

3- أنظر: إعلان ريو حول التنمية والبيئة، مؤتمر الأمم المتحدة بشأن البيئة والتنمية المنعقد بريو دي جانيرو بين 3 و14 جوان 1992، وثيقة الأمم المتحدة رقم A/CONF.151/26/Rev.1، 12 أوت 1992.

4- United Nations Conference on Environment & Development Rio de Janerio, Brazil, 3 to 14 June 1992, AGENDA 21. https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/Agenda21.pdf.

5- عماري عمار، "إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها"، مداخلة ألقيت في الملتقى العلمي الدولي: " التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 8/7 أفريل 2008، ص 4. (غير منشورة)

6- المرجع نفسه.

7- Gedeon M. Mudacumura, «Toward a General Theory of Sustainability", in Gedeon M. Mudacumura, Desta Mebratu & M. Shamsul Haque (eds.), Sustainable Development Policy and Administration, Taylor & Francis Group, New York, 2006, p. 149.

8- أظر في ذلك: سعاد حفاف، مليكو بوظياف، "البعد الاجتماعي للتنمية المستديمة في الجزائر في ظل انخفاض أسعار البترول"، ص 5..http://www.univ-chlef.dz/eds/wp-content/uploads/2016/06/article-9-N4.pdf(5/9/2017)

9- لمزيد من الإطلاع على محتوى هذه المبادئ، راجع ما يأتي:

- Yvette Lazzeri, Le développement durable: Du concept à la mesure, l'Harmattan, Paris, 2008;
- Jonathan M. Harris, "Basic Principles of Sustainable Development, Global Development and Environment Institute", Working Paper No. 00-04, 2000. (http: //ase.tufts.edu/gdae/publications/working_papers/Sustainable%20Development. PDF) (6/2/2018);
- Global Reporting Initiative, Lignes directrices pour le reporting développement durable, Version 3.0, 2000-2006, p. 2. (www.mddep.gouv.qc.ca/developpement/guide-prinicipesdd.pdf) (6/2/2018).

10- Guy Laurent Kouam Team, La participation des collectivités territoriales décentralisées à la protection de l'environnement au Cameroun, en Belgique et en France, Master en droit international et comparé de l'environnement, Université de Limoges (France), Août 2010, pp. 14-15. (http://www.memoireonline.com/12/13/8226/La-participation-des-collectivites-territoriales-decentralisees-la-protection-de-l-environnem.html**)** (5/9/2017).

11- Commité 21, gaz de France, L'Agenda 21 local en question: 21 approches du développement durable des territoires, (Sans date), p. 5. (www.comite21.org/docs/guides/brochure_agenda21.pdf) (7/1/2018).

12- تأسس المجلس لسنة 1990 برعاية من برنامج الأمم المتحدة للبيئة (PNUE) والاتحاد الدولي للمدن والسلطات المحلية ومن طرف مركز التحديث الدبلوماسي، بغية العمل بوصفها وكالة إيكولوجية دولية للحكومات المحلية. وتتمثل أهداف المجلس في بعث وخدمة حركة دولية للبلديات. وكان المجلس ممثلا للسلطات المحلية منذ عام 1990 في العملية الناجمة عن مؤتمر ريو، وكان هو من حرر النسخة الأولية وصدقت على الفصل 28 من الأجندة 21، والذي انبثق عنه الأجندة 21 محلية. لمزيد من المعلومات حول المجلس، أنظر الموقع الرسمي الآتي: http: //www.sommetjohannesburg.org/groupes/frame-iclei.html

13- Adrien Ponrouch, Processus de mise en œuvre du développement durable par les collectivités Suivi-évaluation et adaptation du SD21000», Thèse de doctorat, Ecole Nationale Supérieure des Mines de Saint-Etienne, France, 2013, p. 62.

14- أجندة 21 محلية لتنمية مستدامة: عصارة مستقبل القيروان(دون تاريخ).

(http://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:ub9Ar_Vc6VEJ:ameurjeridi.blogspot.com/2016/01/21. html+&cd=1&hl=fr&ct=clnk&gl=dz#!http: //ameurjeridi.blogspot. com/2016/01/21. html) (5/9/2017).

15- G. L. Kouam Team, Op. Cit.

وفي الحقيقة إن النقاش بشأن القيمة القانونية للأجندة 21 محلية مرتبط أيضا بالجدال القانوني الذي أثير بشأن القيمة القانونية لمبدأ التنمية المستدامة في حد ذاته، فإذا بعض الكتاب يرون بأن هذا الاخير يعد مبدأ من مبادئ القانون الدولي العام الملزمة، فإن غالبية الباحثين لا يرون بذلك، ومع ذلك فإنهم يقرون بالقيمة القانونية لمبدأ التنمية المستديمة ولكن من منطلق كونه معيارا معدلا أو مبدأ موجها يهيكل ويجمع شتات النصوص القانونية المتفرقة المتعلقة بالتنمية المستدامة. أنظر في ذلك وبمزيد من التفصيل:

Philippe Sands, Principles of International Environmental Law, 2nd édition, Cambridge University Press, Cambridge, 2003; Christopher Gregory Weeramantry, Projet Gabcikovo - Nagymaros (Hongrie/Slovaquie), Opinion Individuelle, C.J.I. Recueil 1997.(http://www.icj-cij.org/docket/files/92/7383.pdf.) (11/3/2018); Christina Voigt, Sustainable Development as a Principle of International Law: Resolving Conflicts between Climate Measures and WTO Law, Martinus Nijhoff Publishers, Leiden - Boston, 2009.

16- L. Lambert, Op. Cit, p. 14.

جدير بالذكر أن خلال قمة ريو لعام 1992، وقعت 178 دولة على الأجندة 21 والتي تضمنت ضمن الفصل 28 منها على الأجندة 21 محلية.

17- Agence Française de Développement, Région ile -de-France **&** Arene, Agendas 21et actions internationales des collectivités: quelles articulations?, Savoirs communs n°10, Novembre 2010, p. 6. (http: //www.afd.fr/webdav/shared/PUBLICATIONS/THEMATIQUES/savoirscommuns/10-Savoirs-communs.pdf) (5/9/2017).

18- G. L. Kouam Team, Op. Cit.

19- Ministère de l'Environnement et du Développement Durable, Processus Agenda 21 Local en Tunisie: Initiatives Leaders, Edition 2010, p. 3.
(http://www.environnement.gov.tn/fileadmin/medias/pdfs/dev_durable/initiatives_leaders.pdf) (6/2/2018).

20- G. L. Kouam Team, Op. Cit.

21- Commité 21, gaz de France, Op. Cit., p. 12.

22- Ibid, p. 12.

23- Ministère de l'Écologie, du Développement durable et de l'énergie, Projets territoriaux de développement durable et Agendas 21 locaux, Cadre de référence, Août 2013, p.5. (http://www.developpement-durable.gouv.fr/Projets-territoriaux-de,27152.html) (6/2/2018).

24- راجع الموقع الرسمي لوزارة البيئة والطاقة والبحار بفرنسا:

http://www.developpement-durable.gouv.fr/Liste-des-projets-reconnus.html

25- Ministère de l'Écologie, du Développement durable et de l'énergie, Op. Cit, pp.6-7.

26- Voir la charte sur le site: www.agora21.org/aalborg.

27- G. L. Kouam Team, Op. Cit.

28- TEDDIF, Agenda 21, Dispositifs d'accompagnement des projets territoriaux de développement durable, Février 2014, p. 3. (www.teddif.org/IMG/pdf/doc-agenda-21.pdf) (5/9/2017).

29- أنظر: وزارة البيئة، الجماعات المحلية وأجندا 21 المحلي. متوفرة على الموقع الرسمي الإلكتروني للوزارة:

http://www.environnement.gov.tn/index.php?id=69&type=98&L=2&%3BL=2

30- وناس يحيى، الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان، جويلية 2007، ص 60–60.

جدير بالذكر أن هناك قانون جديد معد من طرف وزارة الداخلية بعنوان ميثاق قانون الديمقراطية التشاركية يجسد القيم الدستورية ويسمح بترسيخ طرق تشاركية حقيقية بين السلطات العمومية والمواطن مثلما بينه وزير الداخلية، ويبدوا أنه في مراحله الأخيرة للعرض على البرلمان.

أنظر: الموقع الرسمي لوزارة الداخلية الجزائرية: http://www.interieur.gov.dz/index.php/ar/80

31-طالع الموقع الإلكتروني الآتي:

http://ces-med.eu/news/news/item/the-municipal-council-of-boumerdes-communal-popular-assembly-voted-on-joining-the-com

32- ميثاق رؤساء البلديات حركة أوروبية تشرك السلطات المحلية والإقليمية التي تلتزم طوعا بزيادة كفاءة الطاقة واستخدام مصادر الطاقة المتجددة على أراضيها. من خلال التزامهم تسعى البلديات الموقعة على الميثاق إلى تحقيق وتجاوز هدف الاتحاد الأوروبي لتخفيض إنبعاثات غاز الكربون بعشرين بالمائة (20٪) بحلول عام 2020.

33- الإذاعة الجزائرية، الإطلاق الرسمي لبرنامج "كاب ديل" لتدعيم الفاعلين في التنمية المحلية، 2017/01/16.
(http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20170116/100421.html)

34- Laurence Lambert, «Agenda 21 local: un engagement communal sur la voie du développement durable», centre d'animation et de recherche en écologie politique, Etude n°1, Juillet 2005, p. 19.

35- Ministère de l'Environnement et du Développement Durable, Processus Agenda 21 Local, Op. Cit, p. 3.

36- Ibid, p. 19.

37- Commité 21, gaz de France, Op. Cit., p. 7- 8.

38- L. Lambert, Op. Cit., p. 19.

39- Ibid, pp. 19-20.

40- Adage Environnement et la ville de Vincennes, «Agenda 21 local de la Ville de Vincennes», Sans date, p.8. (https://www.vincennes.fr/Cadre-de-vie/Developpement-durable/Agenda-21) (7/1/2018).

41- Ibid, p. 20.
42- Ibid, p. 24.
43- Ibid, p. 20.
44- Commité 21, gaz de France, Op. Cit., p. 6.
45- L. Lambert, Op. Cit, p. 22.
46- Ibid, p. 22.
47- Ministère de l'Environnement et du Développement Durable, Processus Agenda 21 Local, Op. Cit, p. 4.
48- L. Lambert, Op. Cit, p. 20-21.
49- Ibid, p. 21.
50- Adage Environnement et la ville de Vincennes, op. cit., p. 8.
51- أجندة 21 محلية لتنمية مستدامة: عصارة مستقبل القيروان، مرجع سابق.
52- L. Lambert, Op. Cit, p. 20.
53- Ibid, p. 20.
54- Ministère de l'Environnement et du Développement Durable, Processus Agenda 21 Local, Op. Cit, p. 6.
55- Ministère de l'Écologie, du Développement durable et de l'énergie, Op. Cit, p.8.
56- Commité 21, gaz de France, Op. Cit, pp.8-9.
57- Ministère de l'Environnement et du Développement Durable, Processus Agenda 21 Local, Op. Cit, p. 7.
58- Ibid, p. 22.
59- L. Lambert, Op. Cit, p. 23.
60- Ibid, p. 23.
61- Ibid, p. 22.
62- Ministère de l'Environnement et du Développement Durable, Processus Agenda 21 Local, Op. Cit, p. 5.
63- L. Lambert, Op. Cit, p. 23.
64- Ibid., pp. 23-24.
65- Ibid., p. 24.
66- Ibid., p. 24.
67- Commité 21, gaz de France, Op. Cit, p. 9.
68- Ibid, p. 13.
69- أجندة 21 محلية لتنمية مستدامة: عصارة مستقبل القيروان، مرجع سابق.
70- المرجع نفسه.
71- المرجع نفسه.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: باللغة العربية

1. أجندة 21 محلية لتنمية مستدامة: عصارة مستقبل القيروان(دون تاريخ).
(http: //webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:ub9Ar_Vc6VEJ: ameurjeridi.blogspot.com/2016/01/21 .html+&cd=1&hl=fr&ct=clnk&gl=dz#!http: //ameurjeridi. blogspot. com/2016/01/21. html) (5/9/2017)

2. إعلان ريو حول التنمية والبيئة، مؤتمر الأمم المتحدة بشأن البيئة والتنمية المنعقد بريو دي جانيرو بين 3 و14 جوان 1992، وثيقة الأمم المتحدة رقم A/CONF.151/26/Rev .1، 12 أوت 1992.

3. حفاف (سعاد)، بوظياف (مليكو)، "البعد الاجتماعي للتنمية المستديمة في الجزائر في ظل انخفاض أسعار البترول"، (دون تاريخ).
(http: //www.univ-chlef.dz/eds/wp-content/uploads/2016/06/article-9-N4.pdf) (5/9/2017)

4. عماري (عمار)، إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها، مداخلة ألقيت في الملتقى العلمي الدولي: " التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 8/7 أفريل 2008 (غير منشورة).

1. وناس (يحيى)، الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان، جويلية 2007.

ثانيا: باللغة الأجنبية

- **الكتب**

1- Chauveau (Alain), Rosé (Jean-Jacques), L'entreprise responsable: Développement durable, Responsabilité sociale de l'entreprise, Éthique, Editions d'Organisations, Paris, 2003.
2- Lazzeri (Yvette), Le développement durable: Du concept à la mesure, l'Harmattan, Paris, 2008.
3- Mudacumura (Gedeon M.), Toward a General Theory of Sustainability, in Gedeon M. Mudacumura, Desta Mebratu & M. Shamsul Haque (eds), Sustainable Development Policy and Administration, Taylor & Francis Group, New York, 2006.
4- Sands (Philippe), Principles of International Environmental Law, 2nd edition, Cambridge University Press, Cambridge, 2003.
5- Voigt (Christina), Sustainable Development as a Principle of International Law: Resolving Conflicts between Climate Measures and WTO Law, Martinus Nijhoff Publishers, Leiden - Boston, 2009.

- **المقالات والدراسات والبطاقات الفنية**

1- Adage Environnement et la ville de Vincennes, «Agenda 21 local de la Ville de Vincennes», (Sans date), (https://www.vincennes.fr/Cadre-de-vie/Developpement-durable/Agenda-21) (7/1/2018)
2- Agence Française de Développement, Région ile-de-France & Arene, Agendas 21et actions internationales des collectivités: quelles articulations?, Savoirs communs n°10, Novembre 2010. (http: //www.afd.fr/webdav/shared/PUBLICATIONS/THEMATIQUES/savoirscommuns/10-Savoirs-communs.pdf) (5/9/2017)
3- Commission Mondiale pour l'Environnement, Our Common Future ou Notre avenir à tous, présidée par Gro Harlem Brundtland, Rapport, Avril 1987. (http: //fr.wikisource.org/w/index.php?title=Notre_avenir_%C3%A0_tous_-_Rapport_Brundtland&action=edit) (7/1/2018)
4- Commité 21, gaz de France, « L'Agenda 21 local en question: 21 approches du développement durable des territoires», (Sans date). (www.comite21.org/docs/guides/brochure_agenda21.pdf) (7/1/2018).
5- Global Reporting Initiative, Lignes directrices pour le reporting développement durable, Version 3.0, 2000-2006. (www.mddep.gouv.qc.ca/developpement/.../guide-prinicipesdd.pdf) (6/2/2018).
6- Harris (Jonathan M.), "Basic Principles of Sustainable Development, Global Development and Environment Institute", Working Paper No. 00-04, 2000.
7- (http: //ase.tufts.edu/gdae/publications/working_papers/Sustainable%20Development.PDF) (6/2/2018)
8- Kouam Team (Guy Laurent), La participation des collectivités territoriales décentralisées à la protection de l'environnement au Cameroun, en Belgique et en France, Master en droit international et comparé de l'environnement, Université de Limoges (France), Août 2010.
9- (http://www.memoireonline.com/12/13/8226/La-participation-des-collectivites-territoriales-decentralisees--la-protection-de-l-environnem.html**)** (5/9/2017).
10- Lambert (Laurence), « Agenda 21 local: un engagement communal sur la voie du développement durable », centre d'animation et de recherche en écologie politique, Etude n°1, Juillet 2005, pp.1-72.
11- Ministère de l'Écologie, du Développement durable et de l'énergie, Projets territoriaux de développement durable et Agendas 21 locaux, Cadre de référence, Août 2013. (http://www.developpement-durable.gouv.fr/Projets-territoriaux-de,27152.html) (6/2/2018).
12- Ministère de l'Environnement et du Développement Durable, Processus Agenda 21 Local en Tunisie: Initiatives Leaders, Edition 2010.
13- (http: //www.environnement.gov.tn/fileadmin/medias/pdfs/dev_durable/initiatives_leaders.pdf) (6/2/2018).
14- Ponrouch (Adrien), Processus de mise en oeuvre du développement durable par les collectivités Suivi-évaluation et adaptation du SD21 000 », Thèse de doctorat, Ecole Nationale Supérieure des Mines de Saint-Etienne, France, 2013.
15- TEDDIF, Agenda 21, Dispositifs d'accompagnement des projets territoriaux de développement durable, Février 2014.(www.teddif.org/IMG/pdf/doc-agenda-21.pdf) (5/9/2017).
16- United Nations Economic and Social Council, Implementing Agenda 21, Report of the Secretary General, E/CN.17/2002/PC.2/ 7, December19, 2001.

17- Weeramantry (Christopher Gregory), Projet Gabcikovo-Nagymaros (Hongrie/Slovaquie), Opinion Individuelle, C.J.I. Recueil 1997. (http://www.icj-cij.org/docket/files/92/7383.pdf.) (11/3/2018).